مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: السوق العربية المشتركة في عصر العولمة لماذا تجددت الدعوة لإحيائها؟
اسم الكاتب: د. يوسف محمود، ممدوح نيوف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3929
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (5)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (5) 2003

السوق العربية المشتركة في عصر العولمة
لماذا تجددت الدعوة لإحيائها ؟

الدكتور يوسف محمود*
ممدوح نيوف**

(قبل للنشر في 2003/5/12)

□ الملخّص □

ظل مشروع السوق العربية المشتركة حبيس الوثائق الرسمية العربية؛ ومحاولة إخراجه إلى حيز الوجود باتت هاجسا يراود الطامحين إلى رؤية أي مظهر من مظاهر التوحد العربي والى أن نكون فاعلين في منظومة الاقتصاد العالمي الجديدة. يتناول هذا البحث الظروف التي قادت إلى الدعوة لإحياء اتفاقات السوق العربية المشتركة التي وقعت في عام 1964، هذه الظروف تتعلق بعوامل محلية وعوامل دولية.

1. على الصعيد المحلي: مجموعة العوامل التي تتعلق بالأداء الاقتصادي العام في الدول العربية ونذكر منها على سبيل المثال فشل البرامج التنموية وبرامج التصنيع في تحقيق التنمية الاقتصادية، وجود الاختلالات البنيوية الكبيرة في الاقتصاد، التوزيع وإعادة التوزيع غير العادل لمدخلات ومخرجات التنمية، انكشاف الاقتصاد العربي بدرجة كبيرة نحو الخارج، التبادل اللامتكافئ بين الدول المتقدمة والدول العربية كما يتناول البحث الخلفية الاقتصادية للانكشاف الاقتصادي حيث أنها تتعلق بأسباب متعددة .
2. على الصعيد العالمي: مجموعة العوامل التي تتعلق بالأداء الاقتصادي العالمي ونقصد هنا منظمة التجارة العالمية؛ في 1994/4/15 وقع ممثلو 109 دول في مركز المؤتمرات بالمغرب اكبر اتفاق عالمي للتجارة، وقد نتج عن هذا الاتفاق اتفاقات متعددة هي: اتفاق الزراعة وبروتوكول النفاذ إلى الأسواق العالمية واتفاق المنسوجات والملابس واتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، لذلك يتناول البحث موقف الدول العربية من الانضمام إلى الغات ومنظمة التجارة العالمية وآثار المنظمة على الاقتصاديات العربية : لابد من الإشارة إلى أن جوهر اتفاقات أورغواي يستند إلى مبدأ المنافسة الحرة القائمة على المزايا النسبية والموارد الاقتصادية للدول الأعضاء سوف تحسم مقدار المكاسب التي يمكن أن يحققها البلد العضو ، والدول العربية تعتبر دول نامية وقدراتها الاقتصادية منفردة تعتبر محدودة . يتناول البحث آثار المنظومة من خلال المحاور الرئيسية التالية: تحرير تجارة السلع الزراعية – تحرير تجارة السلع المصنعة تحرير تجارة المنسوجات والملابس. نختم البحث بالتوصيات المناسبة.

* أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – سوريا .
** طالب ماجستير في العلاقات الدولية – قسم العلاقات الدولية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (5)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (5) 2003

The Arab Joint Market in the Globalization Age: Why Calls for It Are Renewed?

Dr. Usef Mahmod*
Mamdoh Nayouf**

(Accepted 12/5/2003)

□ ABSTRACT □

The Arab joint market has so far remained on paper, and the attempt to bring it to life has been the obsession of people aspiring to see an aspect of Arab unity realized, and to see Arabs as active participants in the new international economic order. This study deals with the conditions that have led to the call for revitalization of the Arab joint market agreements signed in 1964. These conditions relate to both regional and international factors.

1. **Regionally:** The regional factors are connected with the general economic performance of Arab countries, of which failure of development and industrialization plans to achieve economic development; existence of big structural imbalances of the economy; unfair distribution and redistribution of revenues; the Arab economy's high degree of exposure to outside influence; and the unbalanced exchange between Arab countries and advanced countries are but a few examples. Moreover, the study deals with the economic background of the Arab economy's exposure to outside influence.
2. **Internationally:** The international factors are connected with the international economic performance, by which we mean The World Trade Organization, signed in Morocco on 15/04/1994 by representatives of 109 countries. That signing was followed by a number of accords, including a pact on agriculture, a protocol of access to international market, an agreement on textiles and clothes, and an agreement on investment procedures related to world trade. Therefore, the study explains the attitude of Arab countries towards joining the GATT, World Trade Organization as well as the effects of that organization on Arab economies. Here, it is necessary to indicate that the Uruguay accords depend on the principle of free competition, which means that the member countries' benefits are relative to their economic resources. Arab countries are developing countries and their economic capabilities are limited. The study addresses the effects of the organization on the following major tracks: liberalization of trade in agricultural products, liberalization of trade in manufactured goods, liberalization of trade in textiles and clothes. Finally, the study provides appropriate recommendations.

* **Lecturer At Economy Faculty, Tishreen University, Syria**
** **Master Student, Department Of International Relations, Tishreen Un-lattakia-syria.**

المقدمة :

الاهتمام بموضوع السوق العربية المشتركة يأتي نتيجة إدراك طبيعة الظروف الاقتصادية الجديدة التي يمر بها العالم ، هذه الظروف بلورت واقعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية خيم على الاقتصاد العالمي ، الواقع الجديد هو العولمة الاقتصادية. تتجسد ميكانزما العولمة في مؤسسات باتت تعمل على المستوى الدولي وتمتلك سلطات فوق قومية، واهم المؤسسات على الإطلاق منظمة التجارة العالمية ، كما يأتي ضمن الظروف التي تعيشها البلدان العربية موضوع هام آخر وهو اتفاقات الشراكة الأوربية العربية المنضوية في اتفاقات الشراكة الأوربية المتوسطية التي تشكل تحديا كبيرا من تحديات العولمة ويندرج الأخير في إطار التكتلات الاقتصادية وتأثيرها على الدول الأعضاء فيها من هنا فان التعاون الاقتصادي العربي من خلال إحياء السوق العربية المشتركة يبدو انه ليس مسالة خيار ولكن مسالة مصير إذا أردنا العيش في قلب العالم وليس على هامشه ، وهذا لا يكون إلا من خلال وجود العقيدة الاقتصادية التي تعمل في حالة قطيعة مع العقيدة السياسية.

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على نتائج سياسات المنظمات الدولية، التي تعتبر من اذرع العولمة، على الدول العربية وتوضيح لأهم التحديات التي تفرزها العولمة الاقتصادية تجاه العالم العربي.

هدف البحث :

الكشف عن أهم المعوقات التي حالت دون إقامة السوق العربية المشتركة، ثم طرح مجموعة من الحلول والمقترحات التي تساهم في تفعيل السوق وتسهيل انطلاقها مجددا لتحقيق أهداف عربية مصيرية مشتركة.

مشكلة البحث :

تتجسد في كونه يحاول الإجابة على السؤال الآتي: لماذا تجددت الدعوة إلى إنشاء السوق ؟ أي بطريق أخرى ما هي الحوافز لتفعيل السوق ؟

منهج البحث :

اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي وخاصة عند دراسة الانكشاف الاقتصادي العربي وآثار منظمة التجارة العالمية على الاقتصاديات العربية.

أولا– حوافز تفعيل السوق في الأداء الاقتصادي العام :

الحديث عن الأداء الاقتصادي في الدول العربية حديث ذو شجون ، فالبرامج التنموية وبرامج التصنيع فشلت في تحقيق الأهداف المتوخاة مما أدى لنشوء هياكل اقتصادية مشوهة، فالمشكلات الاقتصادية المزمنة كانت ولازالت هي نفسها تمثل كوابح للتنمية ومن ابرز هذه المشكلات:

– استمرار وتزايد الفجوة بين الإنتاج المحلي والاستيراد والاستهلاك من الخارج بما في ذلك الفجوة الغذائية

– وجود الاختلالات البنيوية الكبيرة في الاقتصاد (داخل وبين قطاعا ته) وفي التجارة (لصالح الاستيراد على حساب التصدير) وفي المالية العامة بموازينها المختلفة وتبعا لذلك ارتفاع معدلات التضخم والأسعار والبطالة وهذا يؤدي إلى تدني معدلات الإنتاج والتنمية .

– التوزيع وإعادة التوزيع غير العادل لمدخلات ومخرجات التنمية:يتم توزيع مدخلات العملية الإنتاجية على القطاعات الاقتصادية بشكل غير متوازن بحيث تعطى أهمية كبيرة لبعض القطاعات الاقتصادية دون الأخرى،وعند إعادة توزيع مخرجات العملية الإنتاجية توزع بشكل غير عادل سواء بالنسبة لإعادة الإنتاج أو بالنسبة لتوزيع الدخل وهذا يتعلق بموضوع العدالة الاجتماعية.

– انخفاض معدلات الاستثمار في الدول العربية ويكفي أن نعرف أن الاستثمارات العربية في المنطقة تمثل 2% فقط من إجمالي الاستثمارات العربية في الخارج، في المقابل أعطت السلطات الاقتصادية العربية مزايا وإعفاءات هائلة للاستثمارات الأجنبية في بلادها ولكن هذه الاستثمارات لم تحقق نتائج طيبة. لكن علينا أن نأخذ في الاعتبار سياسات بعض المؤسسات الدولية في المنطقة العربية، وبالتحديد في السودان والأردن ومصر والجزائر وتونس وموريتانيا والمغرب، وفي دراسة أعدتها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول اثر سياسات صندوق النقد الدولي على هذه الدول ظهرت النتائج التالية:

– انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الدول المذكورة وذلك لانخفاض ناتج القطاع العام بعد الاتجاه للخصخصة وعدم كفاية القطاع الخاص والأجنبي عن تعويض دوره والدليل على ذلك أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي وصل إلى 8,5% سنويا في الفترة (1966– 1973) في الوقت الذي كان فيه الناتج المحلي للدول النامية 6,9% في الفترة نفسها إلا أن هذا المعدل انخفض في الدول العربية إلى 1,3% سنويا في الفترة (1980– 1995) بينما اصبح 5% في الدول النامية في الفترة نفسها .

– سياسات الصندوق لم تسهم في خلق فرص العمل ، بل زادت نسبة البطالة ففي الأردن زادت البطالة في عام 1991 ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام 1984 .

– إعادة توزيع الدخل وهو ما أدى إلى تزايد معدلات الفقر فقد ارتفع خط الفقر في الأردن ليضم تحت مظلته 14,9% من السكان عام 1992 وفي مصر بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر بما يتراوح بين(45% – 57%) عام 1991 ، بينما يعاني 23% من سكان الجزائر من الفقر المطلق ، يقابلهم 17% في تونس ، 37% في المغرب عام 1994 . و يمكن أن نتبين حقيقة الأداء الاقتصادي العام من خلال دراسة مدى انكشاف الاقتصاديات العربية على الخارج ، ويمثل مؤشر درجة الانكشاف على الخارج مدى أهمية الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي ، فإذا كانت نسبة الانكشاف عالية ، فان ذلك يشير إلى ارتباط الاقتصاد الوطني بالأسواق الخارجية وتقلبات الأسعار فيها والتي تقررها في الغالب البلدان الرأسمالية المتقدمة ، أي بعبارة أخرى فان ذلك يدل على تأثر الاقتصاد برياح التجارة . على أن هذا لا يعني انه ليس للتجارة فوائد للمشاركين فيها لكنه يؤكد على ضرورة تجنب الاعتماد شبه الكلي للنشاط الاقتصادي على التصدير والاستيراد كما في الأقطار العربية وخاصة النفطية منها .
وقد تم احتساب مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي من خلال العلاقة التالية :[1]

1– A. karam- Economic Dependence And size of Nations – journal of the social sciences – April 1976 – pp170171 –

درجة الانكشاف الاقتصادي = (قيمة الصادرات + قيمة الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي × 100

فإذا اخترنا مؤشرات عام 1998 المتضمنة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد حول الصادرات والواردات العربية الإجمالية والناتج المحلي الإجمالي لنفس العام (بمليارات الدولارات) تكون درجة الانكشاف الاقتصادي للدول العربية مجتمعة على النحو التالي*:

درجة الانكشاف الاقتصادي للدول العربية = (134,0+147,5) /589,0×100=47,7%. وإذا أخذنا بعض مؤشرات الانكشاف لبعض الدول العربية منفردة تظهر نسب الانكشاف على النحو التالي :

درجة الانكشاف الاقتصادي لمصر= (3,131+ 14,740) /82,710× 100=21,60%

درجة الانكشاف الاقتصادي لسورية =(2,897+ 3,887) /16,106× 100= 41,86% ولو تابعنا على نفس المنوال ولنفس العام نجد أن درجة الانكشاف الاقتصادي للمملكة العربية السعودية 54,17% ولتونس 75,24% ، والمغرب 35,96% ، والإمارات العربية المتحدة 123,8% ، والأردن 63,7% نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن :

- الاقتصاد العربي إجمالا يظهر درجة عالية من الانكشاف نحو الخارج ، والمتتبع لحالة الاقتصاد العربي يلاحظ أن ظاهرة تنامي هذا الانكشاف قد برزت بعد تصحيح أسعار الصرف وارتفاع أسعار البترول عام 1973.

-تتباين الدول العربية فيما بينها بالنسبة لمؤشرات درجة الانكشاف إذ تظهر الدول العربية النفطية (الإمارات) درجة أعلى في انكشافها للخارج بالمقارنة مع نظيراتها الأقطار العربية غير النفطية (المغرب)وذلك يرتبط بتنامي اختلال التوازن بين قيمة الصادرات والواردات نتيجة النمو السريع في حجم الإيرادات النفطية وهذا يشير إلى مدى تزايد انكشاف اقتصاديات البلدان النفطية للخارج .

-توجد علاقة عكسية بين درجة الانكشاف وحجم البلدان ،فكلما صغر الحجم زادت درجة الانكشاف (الأردن ، الإمارات ، قطر 94% عام 1997) وكلما كبر الحجم تضاءلت درجة الانكشاف (مصر، المغرب) .

وبذلك يتعمق التبادل اللامتكافئ لصالح الدول المتقدمة على حساب مصالح الدول الأقل نموا ومنها الدول العربية وخصوصا المعتمدة على النفط ، كذلك يتعمق الاختلال بين الصادرات والواردات العربية ويترافق ذلك مع تناقص درجة أهمية الصادرات في النشاط التجاري العربي ، ويمكن احتساب درجة أهمية الصادرات، والذي يعتبر من مؤشرات الانكشاف الاقتصادي ، من خلال العلاقة التالية :

درجة أهمية الصادرات = قيمة الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي × 100

تختلف درجة أهمية الصادرات بين الدول العربية منفردة ، لكنها منخفضة بشكل عام كما يدل على ذلك تطبيق العلاقة السابقة على قيمة الصادرات العربية :

درجة أهمية الصادرات في الوطن العربي=134,0/589,0 × 100 = 22,75 % عام 1998

درجة أهمية الصادرات المصرية = 3,131/82,710 ×100= 3,78 %

---

* النسب من عمليات حسابية قام بها الباحث .

درجة أهمية الصادرات السورية = 17,87 %
درجة أهمية الصادرات السعودية = 30,78%
درجة أهمية الصادرات التونسية = 33,59%
درجة أهمية الصادرات المغربية = 13,63%
درجة أهمية الصادرات الإماراتية = 65,3%
درجة أهمية الصادرات الأردنية 19,95% .

في حين بلغت أهمية الصادرات لمجوع الدول العربية 39% عام 1982 إلا أنها تناقصت إلى .22.75% عام 1998 ، كما أن الأقطار العربية النفطية ما زالت تعاني من تزايد اعتماد ناتجها المحلي الإجمالي على الصادرات (الإمارات) ، في حين أن الدول العربية غير النفطية تتضاءل نسبة مساهمة الصادرات في ناتجها المحلي الإجمالي (سورية ، المغرب ، مصر) .

أما الخلفية الاقتصادية للانكشاف الاقتصادي فإنها ترتكز على أسباب متعددة منها تخلف هياكل الإنتاج والتخلف في مستوى التطور الاقتصادي بين القطاعات وضعف المؤسسات التمويلية والبنى التحتية ، إن الانكشاف الاقتصادي العربي للخارج تصديرا واستيرادا يقدم حافز تحقيق الأمن الاقتصادي الذي يحتوي فيما يحتويه (الأمن الغذائي) ، وتحقيق الأمن الاجتماعي بواسطة عملية تنويع جذرية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي العربي ، بحيث يستحيل التنويع في كل بلد على حدى ، ولكنه سهل بدعم وتنمية خصوصيات الاقتصاديات العربية من خلال اشتراك الجميع في السوق بحسب طاقاتهم (شراكة كاملة للجميع حسب طاقاتهم) ، فالسوق المشتركة توفق بين النقص في سوق العمل في البلدان النفطية حيث تحتاج ملايين الأيدي العاملة وفائض اليد العاملة في البلدان العربية الأخرى التي تتراوح البطالة فيها بين 15– 20% . أهم حافز مباشر للسوق المشتركة هو تكامل عوامل الإنتاج العربية والتفتيش عن فرص استثمار ذات جدوى عالية للرساميل العربية المتسربة إلى الخارج والتي تقدر قبل أحداث 11 أيلول 2001 بحوالي 800 مليار دولار .

ثانيا – حوافز تفعيل السوق في الأداء الدولي (منظمة التجارة العالمية) :

تاريخ 1994/4/15 وقع ممثلو 109 دول في مركز المؤتمرات في مدينة مراكش المغربية اكبر اتفاق عالمي للتجارة ، لإزالة الحواجز أمام الصادرات (وتعزيز الازدهار العالمي) ، وينص الاتفاق الذي يقع في 26 ألف صفحة على انفتاح اكبر للأسواق العالمية سيترجم خفضا للرسوم الجمركية عموما بنسبة 40% .[1]

ترافق ذلك مع انتقال الدول المنضمة من اتفاقية الغات إلى ما اصطلح على تسميته بمنظمة التجارة العالمية واهم الاتفاقات التي تمخضت عن مؤتمر مراكش هي : اتفاق الزراعة – بروتوكول النفاذ إلى الأسواق العالمية – اتفاق المنسوجات والملابس – اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة – اتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية – اتفاق الخدمات – اتفاق الدعم– اتفاقات الحماية – اتفاق مكافحة الإغراق .

[1] – الأمانة العامة لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية – الانعكاسات المحتملة للغات على الاقتصاديات العربية – شؤون عربية– عدد 80 – ديسمبر / كانون أول – 1994 – ص8 .

لقد أبدت بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في الفترة السابقة الرغبة في التوصل إلى تفاهم دولي في بعض القضايا التي ترى أن لها علاقة بالتجارة الدولية، ومن هذا المنطلق فقد قررت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وخاصة الدول الصناعية والمتقدمة البدء في جولة جديدة من المفاوضات التجارية تم الإعلان عنها في المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة والذي عقد بمدينة الدوحة بدولة قطر في شهر نوفمبر 2001. وحسب برنامج عمل المفاوضات فقد قسمت عملية التفاوض إلى مرحلتين: **المرحلة الأولى** وتتضمن المواضيع التي ستبدأ المفاوضات بشأنها مباشرة بعد مؤتمر الدوحة وتشمل: تنفيذ الاتفاقيات الحالية ومشاكلها، تجارة المنتجات الزراعية، تجارة الخدمات، النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، حقوق الملكية الفكرية ، التجارة والبيئة.

المرحلة الثانية: وتتضمن المواضيع التي سيتم إطلاق المفاوضات بشأنها خلال المؤتمر الوزاري الخامس سنة 2003 بعد اتخاذ قرار بالإجماع وتشمل: التجارة والمنافسة، التجارة والاستثمار، المشتريات الحكومية، تيسير التجارة، التجارة الإلكترونية.

موقف الدول العربية من الانضمام إلى الغات ومنظمة التجارة العالمية :

1. توجد ثماني دول عربية تتمتع بالعضوية الكاملة وهي :[1]
   - الدول أعضاء اتفاقية الغات 1947 : الكويت 1963- موريتانيا 1963- مصر 1970.
   - الدول التي انضمت خلال مفاوضات جولة أورغواي (1986- 1994) : المغرب 1987 – تونس 1990 .
   - الدول المنضمة بحكم الأمر الواقع : البحرين 1993- الإمارات 1993- قطر 1994
2. ثلاث دول طلبت الانضمام : الجزائر – الأردن – السعودية .
3. اليمن تتمتع بعضوية الأمر الواقع وهو الأمر الذي يسهل إجراءات الانضمام أو العضوية الكاملة .
4. سوريا ولبنان كانتا بين الدول الثلاث والعشرين المؤسسة لاتفاقية الغات 1947 وكلاهما يدرس حاليا الانضمام .أي أن ثمة دول عربية كالجزائر واليمن والسودان تستطيع أن تنضم بسهولة ولها صفة مراقب نظرا إلى إنها كانت في السابق تابعة لدول منضمة إلى الاتفاقية ، أما الدول العربية الأخرى المراقبة فهي : العراق والأردن ولبنان وليبيا والسعودية وسورية . كما طلب الأردن والسعودية قبولهما كأعضاء كاملي العضوية ، الدولة العربية الوحيدة غير العضو عمان .

ولدراسة آثار منظمة التجارة العالمية على الاقتصاديات العربية يجب أن نأخذ في الاعتبار عامل رئيسي وهو : موقف الدول من العضوية في المنظمة (تم تناوله).

آثار منظمة التجارة العالمية على الاقتصاديات العربية :

لابد من الإشارة إلى حقائق أساسية هي ان جوهر اتفاقيات أورغواي يستند إلى مبدأ المنافسة الحرة القائمة على المزايا النسبية ، المقدرات الاقتصادية للبلدان المنضمة إلى الاتفاقية سوف تحسم مقدار المكاسب التي يمكن أن يحققها أي بلد عضو ، الدول العربية هي دول نامية وقدراتها الاقتصادية منفردة تعتبر محدودة [1].

1. **تحرير تجارة السلع الزراعية :**

[1]– العبادي ، عبد الناصر – منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية – دار الصفاء – عمان – 1999 – ص 165 .

[1] – د.رشيد ، أمين – تطورات الغات ، أسبابها واثرها على الأقطار العربية – شؤون عربية – عدد 86 – حزيران – 1996 –ص172 .

أهم ما تم التوصل إليه من اتفاقات بشان السلع الزراعية يمكن تلخيصه فيما يلي :

- فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق تم الاتفاق على أن تأخذ البلدان المتقدمة في الاعتبار الأوضاع الخاصة للبلدان النامية المتعاقدة واحتياجاتها وذلك عن طريق تسهيل زيادة الفرص وشروط الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لهذه البلدان ومراعاة الأمن الغذائي والحاجة إلى حماية البيئة والعمل على منح البلدان النامية معاملة خاصة وتجديد البلدان المستوردة الصافية للغذاء .
- تحويل جميع العوائق والحواجز بخصوص تجارة السلع الزراعية إلى تعرفة جمركية وبعبارة أدق تحويل القيود غير الجمركية (كمية – حصص – حظر استيراد) إلى رسوم جمركية يتم تثبيتها أولا ثم تخفيضها والتعهد بعدم العودة إلى أية تدابير من هذا النوع بعد إتمام عملية التحويل .
- تخفيض نسبة التعرفة على السلع الزراعية إلى 36% بعد تحويل جميع العوائق من قبل الدول المتقدمة وخلال ست سنوات وبنسبة 24% بالنسبة للدول النامية خلال عشر سنوات أي حتى عام 2005 .
- خفض الدعم المحلي للزراعة : تم الاتفاق على تخفيض هذا الدعم بنسبة 20% عن قيمته المتوسطة في فترة الأساس 1986 – 1988، وخلال ست سنوات للدول المتقدمة وذلك بدءا من عام 1995 ، وبنسبة 13,3 خلال عشر سنوات للدول النامية بدءا من العام نفسه ، ويترك للدول حرية اختيار السياسات أو المنتجات التي تراها ملاءمة لإحداث التخفيض ولا يطلب من الدول الأقل نموا الالتزام بإجراء أي تخفيض .
- إعطاء ميزة تفضيلية للدول النامية منخفضة الدخل حيث أعفتها من تلك التخفيضات بصورة كاملة وحددت الدول منخفضة الدخل بالدول التي يقل دخل الفرد فيها عن 1000 $.
- التدابير الوقائية : يجوز لأي من الأطراف المتعاقدة اتخاذ تدابير مثل الاحتفاظ بقيود خارج التعريفة الجمركية بعض الوقت بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في بداية العام 1995 في الحالات التالية :
  - إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية تمثل اقل من 3% من الاستهلاك المحلي في فترة الأساس
  - إذا لم يكن قد تم تقديم أي دعم مالي للصادرات منذ بداية فترة الأساس بالنسبة للمنتجات المحددة .*

تشير التوقعات حول آثار منظمة التجارة على قطاع الزراعة – حيث تم إدماج الزراعة والمنتجات الزراعية في إطار الغات – تشير إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصا المواد الغذائية من جراء إلغاء الدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة ومن المتوقع أن ترتفع أسعار جميع المنتجات الزراعية ماعدا القليل من المنتجات التي من الممكن أن تشهد أسعارها بعض الانخفاض مثل الأرز والبن الكاكاو . وتتراوح الزيادة ما بين 1 –8 % ، هذا الارتفاع يعود لعاملين اثنين :

الأول – انخفاض الدعم الزراعي ومن ثم حصول المزارعين على أسعار اقل مما يؤدي لانخفاض المعروض من المنتجات الزراعية .

الثاني – انخفاض التعرفات الجمركية على المنتجات بشكل عام ، الأمر الذي يخفض من أسعارها المحلية في الدول الأوربية على وجه الخصوص وهذا يزيد الطلب عليها في الأسواق العالمية وبالتالي يرفع أسعارها العالمية [1]

---

* – توجد حالات أخرى منها إذا كانت السلع الزراعية تخضع لقيود على الإنتاج بشرط أن تكون هذه القيود على المنتجات الزراعية الأولية ، إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف على أنها تمثل عناصر أساسية في الغذاء التقليدي للدول النامية حيث من الممكن استمرار تقييد هذه الواردات بعض الوقت مع التعهد بتحريرها من القيود خلال فترة التنفيذ وهي 10 سنوات – للمزيد انظر : مثنى ، فضل علي – الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية – مكتبة مدبولي – القاهرة – 2000 .

.كما أن تخفيض الإعانات بنسبة 40% خلال فترة تنفيذ الاتفاقات (1995 – 2005) سيؤدي إلى زيادة الأسعار فإذا كان ثمن الطن من القمح المدعم الذي تحصل عليه مصر من الولايات المتحدة أو تحصل عليه الجزائر من فرنسا يعادل 110 دولارا فسيكون اثر اتفاقات الاورغواي أن تحصل كل من مصر والجزائر على هذا القمح بأسعار السوق التي قد تصل إلى 145 دولارا أو أكثر للطن الواحد .[2]

الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء وبالتالي إلى آثار سلبية على موازين المدفوعات في الدول العربية المستوردة للغذاء وذلك للأسباب التالية:

1. ارتفاع أسعار تلك السلع في السوق العالمية .
2. احتلال بعض مجاميع السلع الزراعية التي سترتفع أسعارها المراكز الأولى ضمن الواردات العربية مثل الحبوب .
3. احتلال الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة المركز الأول بالنسبة لواردات الدول العربية من السلع الغذائية وهما تدعمان إنتاجهما بشكل كبير .[1]

أما مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فيزيل الامتيازات التي حصلت عليها الدول العربية بموجب اتفاقات التعاون المعقودة مع دول العالم وخاصة الاتحاد الأوربي ، فالاتفاقية تتطلب من كل دولة تعطي امتيازات تجارية لإحدى الدول أن تعمم هذه الميزات على كافة الدول الأعضاء في الغات .

ولا تقتصر الانعكاسات على زيادة الأسعار، بل تشمل أيضا دخل ورفاه كل من المنتجين والمستهلكين والمستوردين والمصدرين . وثمة تقديرات صادرة عن الأمم المتحدة تتوقع أن تبلغ الخسارة الكلية لمجموعة الدول العربية في مؤشر الرفاهية الاجتماعية بسبب تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية حوالي 887 مليون دولار سنويا معظمها يعود إلى انخفاض في فائض المستهلك * والمنتج وابرادات الحكومة الخاصة بسلع القمح والسكر .

كما أن اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية ستحد من إمكانية تطوير الأساليب الإنتاجية الزراعية ، لاسيما في مجال استخدام البذور والشتول المحسنة بالهندسة الوراثية ، وستكون الانعكاسات المباشرة في ارتفاع تكاليف المدخلات التجارية وخاصة البذور الزراعية[2] .

في المقابل توجد بعض الآثار الإيجابية التي قد تحصل الدول العربية عليها ، فعلى مستوى الصادرات إن تطبيق الإجراءات الصحية من شانه أن يسهل دخول الصادرات العربية إلى الأسواق الأوربية .

سوف تحول القيود التجارية في مجال الزراعة إلى تعريفات جمركية سيجري تخفيضها بنسبة أكثر من الثلث بصورة عامة ، ويتبين من المراجعة الأولية لنصوص الاتفاقية والموضوعات الحيوية للزراعة [1]ان الانعكاسات ستكون

1- EVANS AND J. WALSH, THE EIU ECONOMIST INTELLIGENCE UNIT, GUIDE TO THE - NEW GATT, LONDON, 1994, PP. 67- 68.

[2] – عبد الناصر العبادي – المصدر السابق – ص172

[1] – العقيلي ، إجلال – اثر تطبيق أحكام دورة أورغواي للسلع الزراعية على الاقتصاديات العربية – مؤتمر الأزهر – 21مايو/أيار – 1996 – القاهرة

* فائض المستهلك هو الفرق بين ما يدفعه المستهلك فعلا ، عندما يكون هناك سعر موحد عن كل وحدات السلعة التي يمكن أن يشتريها من السوق وبين ما قد يكون على استعداد لدفعه في مقابل الحصول على هذه الوحدات

[2] – الأمانة العامة لغرف التجارة – مصدر سابق – ص26 .

أفضل على البلدان العربية المنضمة إلى الاتفاقية بالمقارنة مع البلدان غير المنضمة إليها وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى إمكانية استفادة الدول الأعضاء من تخفيضات التعرفة والدعم مما يقوي من الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية . ثم إن وضع نظام الفصل لفض المنازعات التجارية بين الدول يترتب عليه حماية اكبر للشركاء التجاريين الأضعف اقتصاديا ، وأخيرا يمكن للدول المنضمة الاستمرار في دعم جوانب هامة من زراعتها وكذلك صناعاتها الغذائية الناشئة من دون التعرض لإجراءات وتدابير انتقامية من جانب الدول الأخرى

2 . <u>تحرير تجارة السلع المصنعة</u> :

في عام 2005 تكون نصف السلع التي تستوردها الدول الصناعية خضعت لتخفيض التعرفة الجمركية ، وتكون السلع الصناعية الأخرى قد خضعت لتخفيض كبير في الرسوم الجمركية ، فقد تمخض عن جولة أورغواي اتفاق بتخفيض التعرفة الجمركية على واردات السلع الصناعية من السلع المصنعة بنسب مختلفة بلغت وسطيا 38% عن مستواها في عام 1947، بحيث أصبحت التعرفة الجمركية في عام 1994 لا تتعدى 3,9% من قيمة السلع المستوردة بعد أن كانت نسبتها 6,3 % في عام 1947 .

بمعنى آخر إننا بصدد هيكل جمركي عالمي جديد متناسق تجلس في قاعدته السلع الزراعية ثم يتدرج ارتفاعا بالمنسوجات والملابس وينتهي عند قمته بالسلع المصنوعة المحدودة الرسوم أو المعفاة تماما ، كما نصت اتفاقات الغات على إبقاء القيود الكمية حتى عام 2003 ، أي انه ستتم إزالتها في نهاية هذا العام .

وطبقا للتحليلات الأولية يقدر ان ترتفع نسبة واردات الدول الصناعية من الدول النامية ومنها الدول العربية التي تدخل معفاة من الرسوم الجمركية من 22 % إلى 45 % نتيجة التخفيض الناتج عن جولة أورغواي ومع ذلك ينبغي إدراك أن هذه الدول ستظل تواجه قيودا غير سهلة على دخول صادراتها أسواق الدول الصناعية ، كما أن الكثير من هذه الصادرات سيظل يعاني ظاهرة تصاعد التعرفة الجمركية مع ازدياد درجة تصنيع المنتج الأمر الذي يحد من صادرات الدول النامية ذات القيمة المضافة إلى الدول الصناعية .[2] رغم أن الغات قدمت تخفيضات على التعرفة التصاعدية المرتبطة بمراحل التصنيع ، لكن نسبة التخفيض بقيت متدنية في قطاعات تصديرية أساسية للبلدان العربية مما يعني أن الأرباح التي كان من الممكن أن تجنيها هذه البلدان في سبيل تحسين إنتاجها ستكون اقل .

من الناحية العملية إن نسبة الصادرات العربية المشمولة بالاتفاقية تشكل حوالي 25% من مجمل الصادرات العربية في حين لاتزيد نسبة لصادرات العربية إلى مجمل دول العالم بما فيها النفط والغاز عن 3,7 % .

إن مجرد سحب الحماية وفتح الأسواق دون ضوابط وقيود على السلع المستوردة سوف يؤثر سلبيا على المنتجات الوطنية ، وبوجه خاص التنافسية وغير الناشئة ، إذا لم تتم الاستعاضة عن هذه القيود بسياسات داعمة تستهدف تحسين الإنتاجية . فحماية السوق المحلية في ظل عدم تناسب القدرات الإنتاجية للصناعات العالمية أمر لا يمكن تفاديه ، وذلك من اجل تجنب مخاطر الإفلاس وارتفاع نسبة البطالة . لكن ثمة مخاوف في بعض الدول العربية من الوقوع في فخ (التصدير بأية كلفة) مع تضافر الآثار الناجمة عن انخفاض السلع الأساسية وتزايد أسعار الواردات وارتفاع معدلات خدمة الدين العام ، طبعا قد تتبنى الدول العربية سياسة التصدير بأية كلفة وذلك

---

[1] – د.حشاد، نبيل – الغات ومنظمة التجارة العالمية : أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي – القاهرة – 1996 – ص257

[2] – تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية التجارية (اونكتاد) – 1994 – ص139

بهدف تفادي الانهيار الاقتصادي وبالتالي قد تتوجه جهودها نحو تنمية وتشجيع الصادرات الصناعية البسيطة والسلع الأساسية ، الأمر الذي يستنزف الموارد الطبيعية ويغفل جوانب التنمية الاقتصادية .

بالنسبة لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية سيؤدي إلى خسارة البلدان العربية التي كانت تتمتع بمعاملة تفضيلية تعريفية من خلال تآكل هوامشها التفضيلية ، لقد كان باستطاعة البلدان العربية أن تستفيد من الاستثناء على هذا المبدأ لو إنها أقامت كتلة تجارية واحدة ، فتعامل كعضو واحد في الغات ويسمح لها بإعطاء مزايا تفضيلية فيما بينها مما كان قد أعطى دفعا هاما للقطاع الصناعي العربي وكان هذا الأمر قد سمح بتفادي الانعكاسات السلبية المحتملة لهذه الاتفاقية [1] .

من المتوقع ارتفاع تكلفة إنتاج بعض الصناعات العربية بسبب إلغاء الدعم الإنتاجي – إلغاء دعم الصادرات – ارتفاع تكلفة الفحص قبل الشحن – ارتفاع تكلفة التقنيات والاختراعات وحقوق الإنتاج – ارتفاع تكلفة القيود الفنية الأخرى كما تتطلب اتفاقات الغات إعادة تصميم المنتجات الصناعية والبحث عن تبسيط المنتج وتنميط الأجزاء والاتجاه نحو عالمية (عولمة) المواصفات الفنية .

المنافسة الصناعية والتسويق الصناعي العربي في ظل منظمة التجارة العالمية : من المعروف أن المنافسة ترتكز على عامل الأسعار والجودة ومنافسة الإدارة ومنافسة الابتكار والتميز الإنتاجي ويعني ذلك ضرورة تبني الصناعات العربية لوسائل تنافسية جديدة تواجه الواردات الصناعية في الأسواق المحلية وتستطيع الوصول إلى الأسواق الدولية ، وعلى صعيد التسويق الصناعي العربي فان المنظمة تؤثر على تسويق المنتجات الصناعية العربية من جهتين :

- التسويق المحلي لها .
- التسويق الدولي لها .

يؤثر النظام الجديد للتجارة على أهداف التسويق وسياساته وبرامجه وأساليب الرقابة التسويقية والتجديد والسلوك التسويقيين من حيث تصميم المنتجات – التسعير – الترويج والإعلام التجاري – أساليب وقنوات التوزيع – آليات تقسيم السوق إلى قطاعات جغرافيةوسيكوجرافية وديموجرافية

وفيما يلي أهم الآثار المتوقعة في منظومة تسويق المنتجات الصناعية العربية :[2]

1. توسيع قاعدة خطوط المنتجات والخدمات : من المتوقع زيادة خطوط المنتجات والخدمات اللازمة للتسويق الصناعي المحلي نظرا لتحرير النفاذ للأسواق وإضافة الخدمات ضمن أطر السلع المحررة ، ومن المتوقع دخول منتجات صناعية جديدة وإلغاء بعض المنتجات في خطوط الإنتاج الصناعي وزيادة الطلب على المنتجات الصناعية المستوردة .
2. تغيير هياكل التكاليف والأسعار : من المتوقع زيادة أسعار العديد من السلع الصناعية المستوردة والمنتجة محليا بسبب إلغاء الدعم التدريجي وزيادة بعض الرسوم الجمركية أو عدم تخفيضها والتضخم في أسعار الواردات السلعية وأسعار المدخلات .

[1] – الأمانة العامة – مصدر سابق – ص15

[2] – نبيل حشاد– مصدر سابق – ص269 – 270 .

3. الترويج الصناعي : سوف يؤدي تحرير التجارة إلى إطلاق آليات السوق والطلب والعرض وينتج عن ذلك الاهتمام بالترويج الصناعي العربي للتعريف بالمنتجات الجديدة المصنعة عربيا أو المستوردة وهذا يتطلب زيادة الموازنات التخطيطية للإنفاق على الإعلان والعلاقات التجارية والدعاية .
4. الاتصالات التسويقية الجديدة : تؤدي إعادة هيكلة منظومة التسويق العربية بالضرورة إلى بناء شبكات جديدة للاتصالات التسويقية للاستفادة من توسيع نطاق الأسواق والنفاذ للأسواق وإعادة تصميم المنتجات والوقوف أمام المنافسة .
5. الثقافة التسويقية العربية : سوف تؤثر اتفاقات المنظمة على اتجاهات ومحتوى الثقافة التسويقية العربية من حيث : عادات الشراء – أنماط الاستهلاك – تحول الطلب من صنف لآخر – دينامية التحرك من نمط استهلاكي لآخر .ويرتبط كل ذلك بدرجة الانتماء للسلع الصناعية العربية ومدى تأثير المنافسة على تحول الطلب بين العلامات التجارية .

قطاعات التصدير الرئيسة المشمولة باتفاقات المنظمة :

لم تتعرض اتفاقات المنظمة بصورة صريحة لسلعة النفط ومشتقاته في عملية تثبيت التعرفة العليا التي يتعين على الدول المستوردة له الالتزام بعدم رفعها عن المستوى المتفق عليه ، إلا أن القواعد والضوابط العامة لاتفاقات الغات لا تستثني النفط ومشتقاته من المعاملة معاملة مماثلة مع بقية السلع الأخرى المثبتة تعرفتما الجمركية لدى المنظمة .[1]

لكن القطاعات الرئيسة المشمولة باتفاقات المنظمة هي صناعة المنسوجات والملابس – صناعة البتروكيماويات – الكيماويات والأسمدة الكيماوية – الحديد والصلب – الغذائية – الأدوية – معدات التصوير .

يمكن القول إن الصناعات التي تحتاج إلى استيراد بدائل تقنية قد تتعرض للضرر من جراء اتفاقات حقوق الملكية الفكرية إذ يمكن أن تؤدي هذه الاتفاقات إلى خلق حالات احتكار تقنية، ومن القطاعات التي قد تتعرض للضرر الصناعات الغذائية والبتر وكيماوية والإلكترونية .

اتفق على تخفيض التعرفة على المنتجات البتر وكيماوية بمقدار 30 % عام 1991 وكان الاتفاق بانتظار انتهاء جولة أورغواي ليدخل حيز التنفيذ ويتوقع أن يؤثر ذلك إيجابيا عليها ، إذ تشير الدراسات أن الفوائد الناجمة عن تحسن معدلات التبادل تعادل 11 بليون دولار عام 2002 ، وبالرغم من أن تنفيذ الاتفاق يؤدي إلى تقليص الحواجز الجمركية في الأسواق مما يعطي هذه الصناعة ميزة تنافسية إلا أن تخفيض الدعم سيعرضها إلى منافسة من كوريا الجنوبية والصين على السوق الأوربية في المدى المتوسط ، انم يبقى لديها ميزة القرب الجغرافي وثمة احتمال منافسة من دول أوربة الشرقية وهنا أيضا لديها ميزة التكلفة .

ستستفيد الدول العربية المنتجة والتي تتمتع بميزة انخفاض الكلفة من تخفيض القيود على صناعة الحديد والصلب المصدرة إلى أسواق الدول الصناعية ، بالإضافة إلى الاستفادة عند تثبيت التعرفة الجمركية على الصفر .

---

[1] – رزوق ، جمال الدين – واقع السياسات التجارية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية – التنمية والسياسات الاقتصادية – عدد 1 – ديسمبر / ك1 –1998 – ص30 .

ستستفيد الصناعات الغذائية العربية من جراء تخفيض الدعم في البلدان الصناعية إلا انه تبقى الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية كما ذكرنا .

فيما يتعلق بسياسات الدعم للصناعات الوطنية قد يحرم العديد من الصناعات الوطنية الموجهة للتصدير من الدعم المقدم كدعم المنتجات البترولية التي تحدد أسعارها بأقل من الأسعار العالمية ، والقروض بدون فوائد التي تقدمها صناديق وبنوك التنمية الصناعية وتخفيض رسوم وأجور خدمات الموانئ على الصادرات الوطنية .*

3 . <u>تحرير تجارة المنسوجات والملابس</u> :

طالما اعتبر موضوع التجارة الدولية في المنسوجات والملابس من الموضوعات الحساسة التي أثير حولها الخلاف بين أطراف الاتفاقية العامة ، وسبب الخلاف هو ان التجارة الدولية في المنسوجات تخضع لنظام الحصص الثنائية التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المعنية وذلك في إطار اتفاقية الألياف المتعددة – FIBER MULTI AGREEMENT (MFA).[1]

وتمنح هذه الاتفاقية الدول الصناعية المنتجة للملبوسات والمنسوجات الحق بفرض قيود بشكل حصص على وارداتها من هذه المواد وذلك بغرض حماية صناعاتها المحلية . وقد سبب تطبيق هذه الاتفاقية أضرارا فادحة للدول النامية لأنها تملك فيها بعض الميزات النسبية وتشكل نسبة كبيرة من صادراتها .

وبعد مفاوضات طويلة تم وضع اتفاقية خاصة بالمنسوجات والملابس تنص على دمج تجارة المنسوجات والملابس في اتفاقية الغات 1994 على مراحل أربع خلال فترة عشر سنوات بدءا من عام 1995 :[2]

المرحلة الأولى – في بداية عام 1995 تقوم كل دولة بتحرير نسبة 16% من إجمالي قيمة وارداتها عام 1990، بمعنى إلغاء الحصص عليها .

المرحلة الثانية – في بداية عام 1998 تقوم كل دولة بتحرير نسبة 17 % من إجمالي قيمة وارداتها عام 1990 .

المرحلة الثالثة – في بداية 2002 وتحرر 18% من إجمالي قيمة وارداتها عام 1990 .

المرحلة الرابعة – في بداية 2005 تحرر 49% من إجمالي قيمة وارداتها عام 1990 .

وبحلول عام 2005 تكون اتفاقية الألياف المتعددة قد ألغيت تماما وأصبح قطاع المنسوجات والملابس خاضعا لاحكام الغات 1994 كالسلع الأخرى ، وتنص الاتفاقية حول هذا الموضوع على :[3]

1. تحسين فرص دخول المنتجات للأسواق عن طريق تخفيض التعرفة الجمركية وإلغاء القيود غير الجمركية ومنح التراخيص .

---

* عرفت منظمة التجارة العالمية الدول النامية التي يتعين عليها إلغاء تقديم الإعانات الرسمية المحظورة بتلك التي يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها 1000 دولار أو اكثر سنويا وحددت المنظمة فترة ثماني سنوات لإلغاء الإعانات الرسمية للتصدير وفترة الخمس سنوات لإلغاء الإعانات المرتبطة باستعمال المخلات المحلية في إنتاج السلع التصديرية وذلك ابتداء من عام 1995 أما الدول التي يقل نصيب الفرد فيها عن 1000 دولار فقد أعطيت مهل ثماني سنوات لإزالة الإعانات الرسمية المرتبطة باستخدام المدخلات الوطنية المنشأ من اجل إنتاج السلع التصديرية أما الدول المتقدمة ملزمة بوقف الإعانات الرسمية دون تأخير .

[1]– عبد العزيز ، سمر – التجارة العالمية والغات 1994 – مكتبة الإشعاع الفنية – الإسكندرية – 1997 – ص107 .

[2] – المدرس ، عبد الكريم – الغات وآثارها الاقتصادية – شؤون عربية – عدد 80 – ك1 – 1994 ،ص87

[3] – فضل مثنى – مصدر سابق – ص62 .

2. تطبيق القواعد الخاصة بالعدالة والمساواة في مجالات الإغراق ومكافحته والإعانات والرسوم التعويضية وحماية حقوق الملكية الفكرية .
3. تفادي الانحياز ضد الواردات منها عند وضع السياسات التجارية .

تحرير هذه الصناعة سيؤدي إلى تغييرات هيكلية عميقة على أساس تقسيم دولي جديد للعمل في هذه الصناعة ، تتوقف قدرة الدول العربية على المنافسة في الأسواق العالمية على تخفيض التكاليف ومستلزمات الإنتاج المحلية ، كما أن تخفيف إجراءات الحماية التجارية سيعني تعرض هذه الصناعة للمنافسة الضارية .[1] من المعروف أن الاتحاد الأوربي يمثل السوق الرئيسة لصادرات الدول العربية وهذا يحمل في طياته اثرين اثنين : إيجابي ويتمثل في أن إزالة قيود الحصص المفروضة وتخفيض التعرفة سيعود بالفائدة على الدول العربية ذات العلاقة ، سلبي يتمثل في أن تطبيق قوانين المنظمة سيجعل السلع العربية المصدرة تفقد الأفضلية التجارية التي كانت تحصل عليها سابقا وبالتالي تعرضها لمنافسة شديدة من دول جنوب شق آسيا وأوربة الشرقية .

إذن يتجلى الأثر الرئيسي في المنافسة الشديدة ، ولن يقتصر التأثير على حدود الضغط على أسعار التصدير وانما سيمتد إلى إعادة بناء هيكل الصناعات العربي في هذا القطاع ، ولن يقتصر التأثير على تضييق نطاق السوق الخارجية أمام الصادرات العربية وإنما قد يمتد إلى السوق المحلية عند تخفيف أو إلغاء الحماية التجارية ، وعلى الرغم إن إجراءات الحماية ساعدت على زيادة الاستثمارات في هذا القطاع بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة [2]الا أنها من ناحية أخرى أدت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض إنتاجية راس المال.

لكن إذا كانت الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية ستعاني لفترة ليست بالقصيرة من الآثار المذكورة ، هل تستطيع الدول غير الأعضاء أن تتلافى الآثار السلبية ؟ في الحقيقة تبين الدراسات أن الدول غير الأعضاء ستلاقي آثارا سلبية تفوق الآثار التي ستلاقيها الدول الأعضاء لان 95 % من التجارة الدولية تتم في إطار اتفاقات المنظمة وعليه فان من الآثار السلبية التي ستلاقيها الدول غير الأعضاء :

1. عدم تمتعها بنفاذ سلعها وبالتخفيضات المطبقة في إطار اتفاقات المنظمة ، حيث يمكن للأطراف الأخرى عند استيرادها للسلع من الدول غير الأعضاء تطبيق تعرفة جمركية أعلى وتشديد القيود غير الجمركية على وارداتها من تلك الدول .
2. ارتفاع الأسعار المتوقع لبعض المنتجات الغذائية من جراء تطبيق اتفاقات الغات على قطاع الزراعة لن يفرق بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء ، أي أن هذه الأخيرة لن تتمكن من تلافي الآثار السلبية ، كما أن قرار التعويض للدول المستوردة الصافية للغذاء لن يتحقق للدول غير الأعضاء كما أن التخفيضات الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية للمنتجات الزراعية لن يتحقق مفعوله على الدول غير الأعضاء عند تصدير منتجاتها إلى أسواق الدول الأعضاء .
3. في إطار اتفاق المنسوجات والملابس وما تمخض عنه من مواد قانونية فان الدول غير الأعضاء لا تستطيع مطالبة الدول الأعضاء بتنفيذ الإلغاء التدريجي لنظام الحصص وتخفيض التعرف الجمركية عند تصدير

[1] – منظمة العمل العربية – الأسس النظرية للتجارة والتكامل الاقتصادي – 1996 – ص55 .

[2] – جريدة الشرق الأوسط – 22/ 12/ 1993 – يقدر د. رمزي زكي أن قيمة الاستثمارات في مصر بلغت خمس مليارات جنيه مصري .

منتجاتها إلى أسواق الدول الأعضاء وستواجه غير الأعضاء نظام الحصص ونظام الحد من الواردات وارتفاع التعرفة الجمركية على منتجاتها مقارنة بالدول الأخرى الأعضاء .

4. بالنسبة لاتفاقات الدعم والوقاية ومكافحة الإغراق والاتفاقات المتعلقة بقواعد السلوك التجاري وهي اتفاق العوائق الفنية للتجارة واتفاق التثمين الجمركي واتفاق الفحص قبل الشحن واتفاق قواعد المنشأ ، فان عدم العضوية في المنظمة يعفي الدولة من الالتزام بأي منها (رغم أن كلا منها تشكل حقوقا والتزامات في الوقت نفسه) ، لكن إذا قامت بتطبيق هذه الالتزامات طواعية تجاه الدول الأخرى فان ذلك لا يعطيها الحق بان تطالب الدول الأخرى بتطبيق تلك الالتزامات تجاهها لأنها خارج اتفاقات الغات

5. فيما يتعلق باتفاقية حماية حقوق الملكية الفكية فان الدول غير الأعضاء تعتبر اقل جذبا للاستثمارات الأجنبية المرتبطة ببراءات اختراع أو علامات تجارية ، وذلك خشية من عدم تمكنها (أي الشركات التي تستورد حقوق الملكية من الشركات التي تتعاقد على تقديم تلك الحقوق في شكل عقود تجارية) من الالتزام بتلك المعايير الجديدة لحماية الملكية الفكرية[1].

[1] – هلال ، محسن – الآثار التجارية والاقتصادية لاتفاقات التجارة الدولية على الدول العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية – التنمية والسياسات الاقتصادية – عدد 2– حزيران – 2000 – ص58 .

نتائج :

- غياب سهولة وسائل الاتصال بين الدول العربية جعل معدل التبادل التجاري والاستثمارات العربية البينية لاتقارن إذا ما قيست بحجم التبادل العربي / الأجنبي .
- الانكشاف الاقتصادي الكبير جعل البلدان العربية سوقا للمنتجات الأجنبية ، ليس فقط النادرة التي لا تنتجها غيرها من البلدان العربية ، وانما المنتجات التي يتم تصنيعها فيها ولا تجد سوقا كي تقوم بتصريفها وما يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية كالبطالة وانخفاض معدلات التنمية .
- ستشارك كل الكيانات الدولية في منظومة العولمة ، لكن هذه المشاركة مرهونة بتعظيم القوة الاقتصادية لكل دولة من خلال الدخول في كيانات اقتصادية متعاونة وبالتالي فان تعظيم القوة الاقتصادية للدول العربية لايمكن إن يتم إلا من خلال دخولها في قائمة التكتلات الاقتصادية.
- أهم حافز مباشر لاحياء السوق هو تكامل عوامل الإنتاج العربية والتفتيش عن فرص استثمار ذات جدوى عالية للرساميل العربية في الخارج من خلال تهيئة المناخ المناسب لعودتها إلى الوطن الأم .
- يمكن للدول العربية الاستفادة من بعض جوانب اتفاقات منظمة التجارة العالمية لان المنافسة الحرة التي تتيحها الاتفاقات – مبدئيا – قد تمكن الدول العربية التي تمتلك المزايا النسبية في صناعاتها من الاستفادة من تحرير التجارة .
- طالما أن النتائج السلبية قد تنال من اقتصاديات الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة ؛ فانه من الأفضل للدول العربية غير الأعضاء في المنظمة أن تباشر بإجراءات الانضمام إليها، والسبب هو أن الدول الأعضاء قد تتخلص من النتائج السلبية في المدى المتوسط أما الدول غير الأعضاء فستلحق بها الآثار السلبية دائما وبمستوى يفوق الضرر الذي سيلحق بالدول الأعضاء.

مقترحات :

- إقامة مشروعات تعاون اقتصادي ذات ميزة نسبية بين الدول العربية ، بحيث تكون ثنائية أو متعددة الأطراف ، وتقوم على مبدا المشاركة في عناصر الإنتاج جميعها ، والقصد هو تحقيق التداخل في الموارد الاقتصادية أو في العملية الإنتاجية قطاعيا وجغرافيا ، أما أساس توطن المشروعات فهو وجود الميزة النسبية الديناميكية التي تتضمن العناصر التالية : الأيدي العاملة الماهرة – كثافة المهارة – كثافة المعرفة –الموارد الاقتصادية ؛ فانتقال عناصر الإنتاج الخاصة بهذه المشروعات يعتبر تفعيلا للسوق المشتركة بشكل غير مباشر .
- المشاركة الشعبية في دعم وتنفيذ السوق العربية المشتركة من خلال مشاركة الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية .
- تشجيع البحث العلمي واعداد الدراسات المعمقة حول المشكلات والعقبات التي تواجه قيام السوق المشتركة على المستوى الوطني والقومي ووضع الحلول لها .

المراجع:

.....

1-العبادي ، عبد الناصر – منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية – دار الصفاء – عمان – 1999 – ص 165.

2- د.حشاد، نبيل – الغات ومنظمة التجارة العالمية : أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي – القاهرة – 1996 – ص257

3- عبد العزيز ، سمر – التجارة العالمية والغات 1994 – مكتبة الإشعاع الفنية – الإسكندرية – 1997 – ص107

4- منظمة العمل العربية – الأسس النظرية للتجارة والتكامل الاقتصادي – 1996 – ص55

5- الأمانة العامة لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربة – الانعكاسات المحتملة للغات على الاقتصاديات العربية – شؤون عربية – القاهرة- عدد 80 – ديسمبر / كانون أول – 1994 – ص8 .

6- د.رشيد ، أمين – تطورات الغات ، أسبابها وأثرها على الأقطار العربية – شؤون عربية – عدد 86 – حزيران – 1996 – ص172

7-رزوق ، جمال الدين – واقع السياسات التجارية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية – التنمية والسياسات الاقتصادية –معهد التخطيط العربي- الكويت – عدد 1 – ديسمبر / ك1 –1998 – ص30 .

8- المدرس ، عبد الكريم – الغات وآثارها الاقتصادية – شؤون عربية – عدد 80 – ك1 – 1994 ،ص87

9- هلال ، محسن – الآثار التجارية والاقتصادية لاتفاقات التجارة الدولية على الدول العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية – التنمية والسياسات الاقتصادية – عدد 2- حزيران – 2000 – ص58 .

10- كامل ، أنوار – سبع دول عربية رفعت الراية البيضاء ولاعزاء للتنمية _ البيان الإماراتية – ملحق – عدد 351 – الجمعة 6 فبراير / شباط – 1998 – ص 11.

11- جريدة الشرق الأوسط – 22/ 12/ 1993 .

12-العقيلي ، إجلال – اثر تطبيق أحكام دورة أورغواي للسلع الزراعية على الاقتصاديات العربية – مؤتمر الأزهر – 21مايو/أيار- 1996 – القاهرة .

13- تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية التجارية (اونكتاد) – 1994 – ص139 .

English refereces:

- A.Karam – Economic Dependence And Size Of Nations – Journal Of The Social Sciences – April 1976 – Pp 170-171
- Evans And J. Walsh, The Eiu Economist Intelligence Unit, Guide To The New Gatt, London, 1994, Pp. 67- 68.